



وكيل قطاع صيانة المحطات أعلن عن وعود من مؤسسة البترول حول الأمر

فؤاد العون لـ «الأنباء»: تغيير نوعية الوقود سيخفض تكلفة تشغيل المحطات الكهربائية 40 مليون دينار خلال فترة الصيف

يعتبر قطاع تشغيل وصيانة محطات القوى وتقطير المياه في وزارة الكهرباء والماء من أبرز القطاعات العاملة في الوزارة كونه على صلة مباشرة بتوفير الخدمة والعمل على التأكد من جاهزية المحطات لتزويد البلاد بالطاقة المطلوبة سواء الكهربائية او المائية. وكيل القطاع م.فؤاد العون، وفي لقاء خاص مع «الأنباء» تحدث عن أهمية هذا القطاع ومهامه المتعلقة بصيانة المحطات الذي أكد ان عملياتها ستنتهي في بداية يونيو المقبل لتصبح المحطات جاهزة للعمل بالكفاءة المطلوبة بقدرة 15600 ميغاواط. وتوقع العون ان يساهم تغيير نوعية الوقود وخطة الضخ التي وعدت مؤسسة البترول بالعمل بها قبل الصيف المقبل، في توفير 40 مليون دينار خلال موسم الذروة فقط بالإضافة الى تقليل الحاجة الى صيانة الوحدات من 3 مرات الى مرة واحدة سنويا. بدلات الموظفين في المحطات والمشاريع المستقبلية للقطاع وخطط تطويره وغيرها من الأمور كانت محور اللقاء مع العون وفيما يلي التفاصيل:

كُتبت: دارين العلي

الخاصة بالمناطق النائية والموقع ولم يتم حجبها بالمطلق بل عن الموظفين الذين يعملون داخل الوزارة أو المناطق التي لا تقع ضمن فئات المناطق النائية وتتطلب طبيعة عملهم زيارة المواقع، إذ لم تعد تصرف مسبقاً لهم كما كان يحصل في السابق وإنما بناء على زيارتهم للمواقع بمعدل 3 مرات أسبوعياً أو 12 مرة شهرياً وهذا تفعيل لقرار الخدمة المدنية في شأن هذه البدلات.

نجحنا في بعض المحطات أن تكون غرف التحكم التي تدير المحطة وتشغلها من الكويتيين فقط

نأمل من الصحة المهنية إعادة النظر في بدل التلوث الذي اقتصر على بعض الموظفين

فالتلوث لا يفرق بينهم

لا أعتقد أن الموظفين سيقيمون بالإضراب لتمتعهم بالحس الوطني العالي ومعرفة

بالمسؤوليات التي تقع على عاتقهم

بالتحسينات التي أجريتها

في القطاع

والتحسينات التي أجريتها

في القطاع

والتحسينات التي أجريتها

في القطاع

والتحسينات التي أجريتها

في القطاع

والتحسينات التي أجريتها

في القطاع

والتحسينات التي أجريتها

في القطاع

والتحسينات التي أجريتها

في القطاع

تدخل اليد العاملة الأجنبية وقد نجحنا ببعض المحطات في أن تكون غرف التحكم التي تدير المحطة وتشغلها من الكويتيين فقط وهذا جزء من تطوير العنصر البشري المحلي، كما أننا نحرض في هذا السياق على وضع المسمى الوظيفي المناسب في المكان المناسب أي أن يتناسب المؤهل الدراسي مع طبيعة العمل، وهذا يساهم في رفع جودة العمل والاختصاص.

البدلات

هذا يأخذنا الى سؤال آخر حول الحقوق والبدلات التي يجب ان تمنح لؤلاء العاملين في المحطات والذين لا يزالون محرومين من بعضها؟

● نحن نقوم بما يجب في هذا الشأن ونجحنا في الحصول على إقرار بعض البدلات لبعض الموظفين وطالبنا عن طريق الخدمة المدنية بالمستحقات وجاءت الموافقات على بعض المطالبات ونقوم باستكمال مطابقتها بمنح جميع الموظفين حقوقهم، وقد تمت الموافقة على بدل الخطر وبدل التلوث، ولكن للأسف لم تشمل هذه البدلات جميع الموظفين بل كانت وفقاً لبعض المسميات وبعض المهام.

وماذا تقتصر البدلات على البعض ويحرم البعض الآخر في موقع العمل نفسه وخاصة فيما يتعلق ببدل التلوث؟

● هنا نود الإشارة الى أن بدل التلوث لا بد ان يشمل جميع الموظفين في المحطة لأن التلوث لا يفرق بين المسيحيات الوظيفية والمهام وإنما يطول كل من يعمل داخل المحطة، ولذلك نأمل إعادة النظر في هذه البدلات وخاصة بدل العنصر البشري، فهناك من يعمل في هذا المجال ولا يتلقى بدل التلوث، ونحن نأمل ان يتم حصر بدل التلوث في المهام التي تتطلبها طبيعة العمل، وقد قمنا بمراسلة الهيئة العامة للبيئة باللائحة التي في البلاد مستبعد جداً، لأن الشبكة الخليجية تقوية لكل شبكات دول الخليج ومن ضمنها الكويت التي طالما زودت جاراتها بالطاقة أثناء وقوع طوارئ عندها عبر شبكة الربط، ونحن لدينا خطة طوارئ موجودة ومحدثة بشكل مستمر وفقاً لنوع الحوادث الذي نتعرض له، ونحن على استعداد للتعامل مع أي طارئ ضمن طبيعة الحوادث المعلومة لدينا والطوارئ الطبيعية التي تكررت والمتعلقة بالشبكة.

● نعم اولينا هذا العام كما للصيانة المدنية ولدينا عقود بـ 30 مليون دينار لصيانة البنية التحتية لمنشآت المحطات وهذه البرامج تسيّر بالشكل المطلوب ووفق الأوقات المحددة حتى لا يتأثر إنتاج الكهرباء والماء المطلوب توافرها، وتستمر هذه الأعمال لمدة 3 سنوات، وهدفنا تمديد العمر الافتراضي لهذه المنشآت والمحافظة عليها من العوامل الجوية والبحرية، وكذلك تشمل الصيانة المدنية أيضاً احتياجات غرف التحكم والتجهيزات اللوجستية لتسهيل عمل الموظفين.

ولكن بعض المحطات قديمة جداً وقد انتهى عمرها الافتراضي، فهل تنفع معها هذه الصيانات؟

● صحيح هنك محطات قديمة وبعضها انتهى عمرها الافتراضي كمحطة الشويخ التي يبلغ عمرها نحو 55 عاماً وكذلك الشعبية 45 عاماً والدوحة الشرقية 38 عاماً ولكن برامج الصيانة واستبدال المعدات المتهاكلة على اختلافها يساهمان في إطالة عمر هذه المحطات.

تطوير العنصر البشري

وماذا عن تطوير العنصر البشري في القطاع؟

● في هذا الشأن قطعاً دائماً نخطط دورات تدريبية بالتعاون مع قطاع التدريب في الوزارة، كما ان هناك مجهوداً دائماً داخل القطاع لتطوير العنصر البشري، إذ نقوم باستدعاء فاحص خارجي كجهة محايدة لمنح بعض الفنيين شهادات بأنهم مؤهلون للقيام بأعمال خاصة كاللحام، كما انني احاول فيما يخص هذا الشأن ان ادفع بالمهندسين الكويتيين لأن يقوموا بالعمل بأيديهم دون

● في بداية يونيو المقبل ستكون جميع وحدات التوليد في الخدمة بإذن الله بعد انتهاء عمليات الصيانة عليها وبالكفاءة المطلوبة حسب ما ورد لنا من المحطات وستبلغ الطاقة المتاحة 15600 ميغاوات من ضمنها الـ 1000 ميغاوات من التوسعة في الصبية والزور الجنوبية اما الاستهلاك الأعلى المتوقع فسيبلغ 13000 ميغاوات أما فيما يتعلق بالمياه فسيكون لدينا 4 الاف مليون غالون كمخزون استراتيجي وسيبلغ الإنتاج الكلي 500 مليون غالون يومياً بينما الاستهلاك المتوقع 450 مليون غالون.

وماذا بالنسبة لصيانة البنية التحتية او ما يسمى بالصيانة المدنية؟

● نعم اولينا هذا العام كما للصيانة المدنية ولدينا عقود بـ 30 مليون دينار لصيانة البنية التحتية لمنشآت المحطات وهذه البرامج تسيّر بالشكل المطلوب ووفق الأوقات المحددة حتى لا يتأثر إنتاج الكهرباء والماء المطلوب توافرها، وتستمر هذه الأعمال لمدة 3 سنوات، وهدفنا تمديد العمر الافتراضي لهذه المنشآت والمحافظة عليها من العوامل الجوية والبحرية، وكذلك تشمل الصيانة المدنية أيضاً احتياجات غرف التحكم والتجهيزات اللوجستية لتسهيل عمل الموظفين.

ولكن بعض المحطات قديمة جداً وقد انتهى عمرها الافتراضي، فهل تنفع معها هذه الصيانات؟

● صحيح هنك محطات قديمة وبعضها انتهى عمرها الافتراضي كمحطة الشويخ التي يبلغ عمرها نحو 55 عاماً وكذلك الشعبية 45 عاماً والدوحة الشرقية 38 عاماً ولكن برامج الصيانة واستبدال المعدات المتهاكلة على اختلافها يساهمان في إطالة عمر هذه المحطات.

وماذا عن تطوير العنصر البشري في القطاع؟

● في هذا الشأن قطعاً دائماً نخطط دورات تدريبية بالتعاون مع قطاع التدريب في الوزارة، كما ان هناك مجهوداً دائماً داخل القطاع لتطوير العنصر البشري، إذ نقوم باستدعاء فاحص خارجي كجهة محايدة لمنح بعض الفنيين شهادات بأنهم مؤهلون للقيام بأعمال خاصة كاللحام، كما انني احاول فيما يخص هذا الشأن ان ادفع بالمهندسين الكويتيين لأن يقوموا بالعمل بأيديهم دون

تزايد وبالتالي لابد من تطوير الهيكل الوظيفي، ونحن نتجه لفصل قسم الأمن عن السلامة لتصبح كل منها إدارة منفصلة لما فيه مصلحة العمل فالأمر ليس مجرد تصاريح دخول وخروج وأمن حيث يقوم بها الحرس الوطني والجيش وإدارة أمن المنشآت، وإنما نحن نهدف السلامة الهندسية التي تهتم بسلامة الأرواح والمعدات التي يستخدمها العنصر البشري في القيام بعمله، ونحن بصدد رفعها الى الخدمة المدنية بعد الانتهاء من اعداد هذه الهيكلية الجديدة إذ سيصبح اسم الإدارة والبيئة، أما الإدارة الأخرى التي نسعى الى إعادة هيكليتها فهي إدارة البرامج الهندسية والبيئة الهندسية والوقود نظراً لعملها في متابعة الصيانات والجدول الخاصة بها والتنسيق مع الجهات التي تتسق مع مؤسسة البترول بالتزود بالوقود وكمياته وتغيير أنواعه بما يتناسب مع عمل المحطات وبالتالي سيكون مساهمها الهندسية والوقود».

وكم ستوفر هذه التغييرات على الدولة؟ وهل ستؤثر في جودة وكفاءة المحطات؟

● هذه التغييرات تؤثر على كفاءة المحطات وتؤثر على تكلفة تشغيلها إذ وفق الإحصائيات لدينا فإن تغيير نوعية الوقود ستخفض التكلفة ما يقارب الـ 40 مليون خلال فترة الصيف فقط، وهناك تعاون بين المؤسسة والوزارة بخفض درجة حرارة الوقود قدر الامكان بما يقلل من عدد توقفات الوحدات الناتجة عن زيادة حرارة الوقود وخطة الضخ، كما ان استخدام الوقود الجيد والمناسب يساهم في زيادة العمر الافتراضي للوحدات ويقلل من حاجتها لعمليات الصيانة المتكررة من 3 مرات سنويا الى مرة واحدة وذلك للترتيبات الغازية.

صيانة المحطات

بالعودة الى برامج الصيانة، متى ستنتهي بالتحديد ومتى ستكون المحطات بالكفاءة المطلوبة؟

نكرت نوعية الوقود ولكننا نعلم ان نوعية الوقود أدت في العام الماضي الى انخفاض كفاءة بعض الوحدات فهل سيتم اتخاذ اي اجراءات في هذا الشأن خلال موسم الذروة المقبل؟

● مشكلة الوقود لا تكمن فقط في نوعية الوقود وإنما في اعطال عملية الضخ والمواد المستخدمة في الشوائب الموجودة في الوقود، وقد عدنا من قبل مؤسسة البترول ان تنتهي هذه المشكلة قبل الصيف المقبل لان المؤسسة ستستورد الغاز النظيف بما يعرف بـ «لين غاز»

ما أبرز مهام القطاع وأهميته بالنسبة لتوفير الخدمة؟

● القطاع مسؤول عن إنتاج الكهرباء والماء وللمحافظة على إنتاجها وكفاءتها ورفع عمرها الافتراضي، ويضم القطاع 8 إدارات، لكل محطة إدارة وهي 6 محطات، الشويخ والشعبية والصبية والزور الجنوبية والدوحة الغربية والشرقية، بالإضافة الى إدارتين داخل الوزارة وهما إدارة البرامج الهندسية والبيئة المسؤولة عن متابعة برامج أعمال الصيانة واعداد الدراسات المطلوبة من القطاع، وإدارة الامن والسلامة المسؤولة عن الأمن الذي يناط عادة بالجيش وإدارة حماية المنشآت والحرس الوطني، أما السلامة فهو ما يهم في هذا الشأن سلامة الموظفين ومسؤولون عن حمايتهم والحفاظ على سلامتهم، وأيضاً أصول أموال مصروفة يجب المحافظة عليها.

ما خطط القطاع المستقبلية؟

● أبرز خططنا تكمن في البحث عن حلول للمشاكل التي تعترضنا في عملنا لضمان عدم تكرارها، بالإضافة الى وضع خطط لرفع كفاءة وحدات الإنتاج سواء الكهربائية او المائية والعمل على اطالة عمرها الافتراضي، والبحث في التكنولوجيا الجديدة في مجال عملنا لاستقدام كل ما يساهم في هذا الهدف.

وما المشاريع التي يعمل عليها القطاع حالياً؟

● مشاريع القطاع كلها متعلقة بالصيانة سواء لوحداث الإنتاج والطاقة وتقطير المياه ومعدات التكيف والإطفاء والأجهزة والميكانيك والكهرباء ومسؤوليتنا تكمن في المحافظة على المحطات الموجودة وتطويرها.

تطوير العمل

وهل هناك من توجه لتطوير العمل داخل القطاع؟

● نعم لدينا خطط لتطوير الهيكل الإداري فالمحطات أخذت بالتطور والتوسع وبالتالي اعداد الموظفين في



م. فؤاد العون متحدثاً للزميلة دارين العلي

صيانة المحطات

ستنتهي بداية يونيو

والطاقة المتاحة

15600 ميغاواط

أما الاستهلاك

الأعلى المتوقع فهو

13000

الإنتاج الكلي للمياه

500 مليون غالون

يومياً خلال الصيف

بينما الاستهلاك

المتوقع 450 مليون

غالون

تمت الموافقة

على بدل الخطر

وبدل التلوث ولكن

للأسف لم تشمل

هذه البدلات جميع

الموظفين